

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

ع 81359 القضية

تاريخ القرار : 2026/01/06

الحمد لله

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم بتاريخ 2024/12/26 من الأستاذة **** الدالي المحامي لدى التعقيب

نيابة عن :

**** القاطن ****

ضد :

شركة **** في شخص ممثلها القانوني مقرها **** عدد ترقيمها بالسجل **** الكائن مقرها الاجتماعي ****

طعنا في القرار الاستئنافي المدني الشغلي عدد 1161 الصادر عن المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد بوصفها محكمة استئناف لاحكام محام النواحي التابعة لها بتاريخ 2023/04/17 والقاضي نهائيا بقبول الاستئناف شكلا و اجراء العمل به طبق نصه و تخطية المستأنف بالمال المؤمن و حمل المصاريف القانونية عليه " وبعد الاطلاع على الوثائق المظروفة بالملف وبعد الاطلاع على ملحوظات الادعاء العام الرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا و رفضه اصلا وبعد المفاوضة طبق القانون صرح بما يلي:

المحكمة

من حيث الشكل:

حيث اقتضت أحكام الفصل 185 م م م ت انه

على الطاعن خلال أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ تقديم عريضة الطعن أن يقدم لكاتب المحكمة ما يأتي وإلا سقط طعنه

أولاً : محضر إعلامه بالحكم المطعون فيه إن وقع إعلامه به.

ثانياً : نسخة من الحكم المطعون فيه مشفوعة بنسخة مجردة من الحكم الابتدائي إذا اقتضت محكمة الاستئناف على تبني أسباب هذا الحكم ولم تدرجها بقرارها.

ثالثاً : مذكرة من محاميه في بيان أسباب الطعن بصورة وتوضيح ما يطلب نقضه وكذلك تحديد مرماه مع ما له من المؤيدات.

رابعاً : نسخة من محضر إبلاغ خصومه نظيراً من تلك المذكرة بواسطة العدل المنفذ.

و حيث تبين بالإطلاع على أوراق القضية و تحديدا كشف المؤيدات المؤشر عليه من كتابة هذه المحكمة أن نائبة المعقب لم تقدم نسخة الحكم المطعون فيه منذ تقديم مطلب التعقيب المضمن بكتابة المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد بتاريخ 2024/12/26 طبق ما نصت عليه أحكام الفصل 185 م م م ت وحيث ان المسقطات كلها وجوبية تتمسك بها المحكمة من تلقاء نفسها عملا بالفصل 13 م م م ت وحيث ان عدم تقديم المعقب نسخة القرار المطعون فيه كيفما اقتضته احكام الفصل 185 م م م ت و في الاجل القانوني يترتب عنه سقوط الطعن عملا بالفصل المذكور وهو ما يتجه معه القضاء برفض مطلب التعقيب شكلا

ولهذه الأسباب

قررت المحكمة رفض مطلب التعقيب شكلا و حجز معلوم الخطية المؤمن.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى بجلسة يوم الثلاثاء 2026/01/06 عن الدائرة المدنية الرابعة عشر المترتبة من رئيستها السيدة *** وعضوية المستشارين السيد *** و السيدة *** وبحضور المدعي العام السيدة *** وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة ***

وحرر في تاريخه